مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٦٠

الاثنين، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد/ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترولولس يابري
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

لأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير الثامن للأمين العام عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير الثامن للأمين العام عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

دعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد
(S/2019/103)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام المكلف بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/103 التي تتضمن التقرير الثامن للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

وأعطى الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): أود بالنيابة عن الأمين العام، أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي والتضامن مع الدول الأعضاء التي وقعت فيها هجمات إرهابية مؤخرا: الفلبين، مالي، كولومبيا، كينيا، أفغانستان، باكستان، على سبيل المثال لا الحصر. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير الثامن للأمين العام (S/2019/103) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، على النحو المطلوب بموجب القرارين ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

وقد أعد هذا التقرير بواسطة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ويشدد التقرير على أن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا بوصفه منظمة عالمية ذات قيادة مركزية بالرغم من انخفاض عدد الهجمات والمؤامرات التي شنها على النطاق العالمي في عام ٢٠١٨. ويزيد من خطورة هذا التهديد المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو الذين يتم نقلهم إلى أماكن أخرى أو أولئك المفرج عنهم. ويوضح التقرير كيف واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لهذا التهديد منذ تقرير الأمين العام الأخير (S/2018/770) المنشور في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨. وأود أن أوضح بعض الجوانب الرئيسية للتقرير الجديد.

وبما يتمتع به من مركز ثقل في العراق والجمهورية العربية السورية، حيث تشير التقارير إلى سيطرته على ما يتراوح بين ١٤ ٠٠٠ و ١٨ ٠٠٠ مقاتل، بمن فيهم ٣٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، واصل تنظيم داعش تحوله إلى شبكة سرية تعمل على المستوى المحلي، في ذات الوقت الذي يعيد فيه تنظيم هيكله على مستوى المحافظات، بنوايا معلنة هي زعزعة أي قدر ممكن من الاستقرار في الميدان. وعلى الرغم من تزايد سرية الخلايا التابعة لتنظيم داعش وأنشطته المحلية، ما تزال قيادته المركزية تحتفظ بنفوذها وتواصل السعي إلى شن هجمات دولية. وبالتالي فهي ما تزال تؤدي دورا هاما في تنفيذ أهداف الجماعة. ويزيد من خطر هذا التحدي المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين يغادرون مناطق النزاعات أو يعودون إلى أوطانهم، أو على وشك الإفراج عنهم من السجون.

في هذا السياق، يعتبر التطرف في السجون تحديا خاصا في أوروبا والعراق.

ويشير التقرير أيضا إلى أن من يسمون بالمسافرين المحبطين – أي الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى منطقة النزاع الأساسية، أو أعاد توجيههم تنظيم داعش إلى أماكن أخرى أو توجهوا إليها من تلقاء أنفسهم – قد يسهمون في زيادة التهديد الذي لوحظ بالفعل في أوروبا وجنوب شرق آسيا. وبالمثل، أُشير إلى أن التعامل مع معاليهم والنساء المتطرفات والقصر المصابين بصدمات نفسية تحد وتهديد خطير محتمل.

وفيما يتعلق بالقوة المالية لتنظيم داعش، يشير التقرير إلى أنه على الرغم من بعض الخسائر في الإيرادات بسبب الانتكاسات الإقليمية، يمكن للتنظيم مواصلة عملياته من خلال الاحتياطيات التي يمكن الوصول إليها نقدا أو بالاستثمار في الأعمال التجارية التي تتراوح قيمتها بين ٥٠ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار. وتفيد التقارير بأن خلايا تنظيم داعش توفر الإيرادات أيضا عن طريق الأنشطة الإجرامية. ويغطي التقرير التهديد المتنامي والأنشطة التي يضطلع بها تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق مختلفة من العالم، من الشرق الأوسط وأفريقيا – ولا سيما شمال أفريقيا وغربها وشرقها – إلى أوروبا ووسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

وفي الشرق الأوسط، ورد في التقرير أن التهديد المتبقي في العراق مصدره العناصر المحلية المتبقية من تنظيم داعش والمقاتلين الذين يعبرون الحدود قادمين من الجمهورية العربية السورية. وقد تم الاحتفاظ بالمعدات من الوقت الذي كان فيه النظام سليما. ويبرز التقرير أيضا التهديد الذي تشكله المنظومات الجوية غير المأهولة داخل منطقة النزاع. وبالنسبة لأفريقيا، يسلط التقرير الضوء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، حيث يشن التنظيم هجمات على مراكز الشرطة في مواقع مختلفة والمنشآت النفطية. وفي أوروبا، كان عدد العائدين الذين وصلوا إلى المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير منخفضا نسبيا. وتفيد التقارير بأنه سافر زهاء ١ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من بلدان غرب البلقان إلى منطقة النزاع في العراق والجمهورية العربية السورية؛ وقد أُبلغ عن مقتل ١٠٠ منهم وعودة ٣٠٠ وبقاء الآخرين في عداد المفقودين. وفي أفغانستان، تفيد التقارير بأن تنظيم داعش يسيطر على بعض معسكرات التدريب وبأنه قد أنشأ شبكة من الخلايا في مختلف المدن الأفغانية، بما في ذلك كابول. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير باحتفاظ القيادة المحلية لتنظيم داعش باتصالات وثيقة مع القيادة الأساسية للتنظيم في الجمهورية العربية السورية والعراق. كما نفذ تنظيم الدولة الإسلامية عدة هجمات بارزة طوال العام الماضي وجهت ضد طائفة واسعة من الأهداف. وواصل تنظيم داعش محاولاته الرامية إلى توسيع منطقة نشاطه في وسط آسيا. في جنوب شرق آسيا، فإن التقرير يلاحظ تزايد الدور الذي يقوم به الشباب والنساء في العمليات الإرهابية في المنطقة.

وفي سياق التحديات المتغيرة باستمرار وأهمية منع تأجيج نزعة التطرف في ضوء موجة قادمة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المفرج عنهم، تلقت منظومة الأمم المتحدة إطارا من مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن سبل دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي بفعالية للتهديد السريع التطور والعابر للحدود الذي يشكله تنظيم داعش. ويحدد تقرير الأمين العام العمل الذي أنجزته كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب – بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها – في مجالات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ والتعاون القضائي الدولي؛ والتصدي لتمويل الإرهاب؛ وإدارة الحدود وإنفاذ القانون؛ ومكافحة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف والتصدي له عندما يفضي إلى الإرهاب. وستقوم الأمينة العامة المساعدة السيدة كونينسكس في مداخلتها بعض هذه الأنشطة بطريقة أكثر تفصيلا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على أن الأمين العام، في هذا التقرير، شجع مكتبي – مكتب مكافحة الإرهاب – على توفير منتدى يمكن من خلاله تبادل الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة بغية تعزيز اتخاذ إجراءات منسقة لتلبية الاحتياجات الحالية للدول الأعضاء. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في مجال التصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بمن في ذلك المنتقلون والعائدون. وستعزز هذه الجهود من خلال هيكل للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أكثر وضوحا ومنطقا يتم وضعه من خلال إطلاق الأمين العام لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وهذه خطوة كبرى صوب الأمام في تعزيز مجمل التنسيق والاتساق عبر نطاق منظومة الأمم المتحدة.

كما يعمل مكتبي، بالاشتراك مع الدول الأعضاء، على تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب، المعقود في حزيران/يونيه من العام الماضي، وتنظيم المناسبات الإقليمية المواضيعية بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي له. وستركز مناسبة من تلك المناسبات التي نشترك في تنظيمها مع حكومة سويسرا على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وقد أكد الأمين العام أنه على الرغم من أوجه النجاح التي تحققت مؤخرا ضد تنظيمداعش والجماعات المنتسبة له، فإن التهديد الذي يشكله المقاتلون العائدون والمنتقلون وكذلك الأفراد المتعاطفون معهم لا يزال كبيرا وينتشر على نطاق عالمي. ولذلك أود أن أشدد على أن الخسائر التي تكبدها تنظيم داعش في الآونة الأخيرة يجب ألا تؤدي إلى التقاعس على أي مستوى. إن التهديد المتمثل في الإرهاب تحد عالمي. وقد ازداد حجمه وأثره على مدى العقود العديدة الماضية. وهو لا يعترف بأي حدود جغرافية أو متصورة. وبالنظر إلى ذلك التعقيد، لا يمكن التصدي لذلك التحدي إلا من خلال استجابة متعددة الأطراف ومنسقة تنسيقا جيدا. ولذلك، فإنني أطلب من خلال المجلس دعم الدول الأعضاء المتواصل لأعمال الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كونينسكس.

السيدة كونينسكس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن التقرير الثامن للأمين العام (S/2019/103)

عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على تقديمه لمحة عامة عن التقرير وأشكر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والفريق التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات على الدعم والتعاون في إعداد التقرير.

وكما سمعنا، بالرغم من انحسار سيطرة تنظيم داعش على الأراضي التي كانت توفر له الموارد وقاعدة لتخطيط وشن الهجمات، فإنه لا يزال يمثل لنا العديد من التحديات المعقدة. وقد أجبر هذا التغيير في الظروف نواة تنظيم داعش على التكيف والتحول إلى شبكة سرية وأكثر تركيزا على الصعيد المحلي في العراق. لكن تنظيم داعش احتفظ بنواياه وشبكاته العالمية، وتواجده لا في العراق والجمهورية العربية السورية فحسب، بل في العديد من مناطق العالم الأخرى. ومن بين جميع التنظيمات الإرهابية الدولية، يظل الأكثر احتمالا لشن هجوم معقد وواسع النطاق.

إنّ عزمه المستمر على تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتأجيج التوترات الطائفية أيضا مصدر قلق بالغ.

وكما يتبين بمنتهى الوضوح في تقرير الأمين العام، فإن الدول الأعضاء لا تزال تواجه تحديات معقدة في التصدي للخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إليه. وأود أن أبرز بإيجاز ثلاثة تحديات منها.

أولا، لا يزال الإرث التدميري الذي خلفه تنظيم الدولة في العراق والجمهورية العربية السورية ماثلا للعيان. وهذا الإرث لا يتجلى مظاهره فقط في ملايين المشردين الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات المشردين داخليا، بل أيضا في الأضرار التي لحقت بالمباني والهياكل الأساسية، والنسيج الاجتماعي. وخلال المشاورات الثنائية المشتركة الرفيعة المستوى التي عقدها وكيل الأمين العام وأنا في العراق في العام الماضي، شهدت بنفسي الدمار المادي والاجتماعي الناجم عن سنوات من الصراع. لقد كان من الواضح أن التعمير سيستغرق سنوات عديدة ويتطلب موارد كبيرة، فضلا عن استعادة المجتمعات المحلية والمصالحة فيما بينها بعد سنوات عديدة من الصراع. وسيتطلب نظاما شاملا للعدالة الجنائية يلتزم بسيادة القانون. ولن يتحقق ذلك إلاّ من خلال الالتزام المستمر ومشاركة الحكومات المحلية والوطنية والإقليمية والأطراف الدولية الفاعلة.

بطبيعة الحال، تتطلب عملية استعادة العدالة والمساءلة أيضا جمع الأدلة وحفظها واستخدامها على نحو فعال. إنّ الدول الأعضاء العاملة في بيئات الصراع وما بعد الصراع تواجه تحديات كبيرة في الحصول على أدلة مقبولة لمحاكمة أفراد تنظيم الدولة الإسلامية وإدانتهم على الجرائم التي اقترفوها، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي والاتجار بالأشخاص، وإجراء تلك المحاكمات وفقا للقانون الدولي ومعايير المحاكمة العادلة. وحيثما يتعذر على موظفي العدالة الجنائية العمل في بيئات عالية المخاطر، يمكن للقوات المسلحة أن تضطلع بدور في جمع الأدلة وحفظها وتقاسمها على نحو مشروع. وفي ضوء تلك التحديات، أرحب بإنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لمحاسبة تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية وما يقوم به. إنّ المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على استعداد لتقديم الدعم لفريق التحقيق بأي طريقة ممكنة.

ثانيا، لقد أدت الخسائر الإقليمية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية إلى زيادة عدد الإرهابيين المشتبه بهم والمجرمين المحتجزين، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأفراد أسرهم. استرعى العديد من الدول انتباه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى الصعوبات التي تواجهها في التقييم الكافي للمخاطر التي يشكلها هؤلاء السجناء، بمن فيهم الرجال والنساء، والتعامل معهم بطريقة تحول دون المزيد من

التطرف المفضي إلى العنف في السجون. ومن الحيوي أن تستمر الدول في رصد فعالية استراتيجيات برامجها وتقييمها واستعراضها لمحاكمتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. إنّ أي استعراض لهذه الاستراتيجيات الشاملة والرقابة عليها يجب أن يشمل الحماية الملائمة لحقوق الإنسان الدولية، مع مراعاة السن ونوع الجنس. ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات شاملة ومتسقة على نحو متبادل مع إعادة التأهيل، سواء أكان ذلك في السجون أو في بيئات بديلة، وترتبط بالملاحقة القضائية وإعادة الإدماج.

ثالثا، إن الجماعات الإرهابية، بمن فيها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له، برهنت باستمرار على عزمها وقدرتها على استغلال التكنولوجيات الجديدة والبحث عن طرق مبتكرة لتجاوز العقبات التي تعترض قدراتها المالية والتقنية والتجنيدية. أود هنا أن أبرز بعض الأمثلة في هذا الصدد.

خلال زيارة التقييم التي قمنا بها إلى غرب أفريقيا، حددنا وأبرزنا زيادة استعمال الجماعات الإرهابية لخدمات الدفع بواسطة الهواتف المحمولة بوصفها من المخاطر المحتملة لتمويل الإرهاب. أما بشأن إمكانية استغلال تقنية سلسلة السجلات المغلقة، فإن الدول أيضا تبحث عن سبل للتصدي للمخاطر المحتملة الناجمة عن إساءة استخدام العملات المشفرة لأغراض ضارة وإجرامية أو إرهابية. ويساور الدول أيضا المزيد من القلق إزاء استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. فالحصول على الخبرة الفنية ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت، والقدرة على الحصول على مواد السلائف يمكن الإرهابيين من بناء الأجهزة المتفجرة المرتجلة بسهولة نسبية. إن جمع الأدلة الرقمية ذات الصلة باستغلال الإرهابيين للإنترنت وحفظها وتبادلها لا يزال كلها ذات دور حاسم في محاكمة الأشخاص المشتبه بأنهم إرهابيون. وفي إطار المبادرة العالمية المشتركة التي نُفذت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة، تواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا المجال، مع تيسير تقديم المساعدة التقنية وتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص.

ما برحنا نواجه فعلا العديد من التحديات في هذه المجالات، لكن يتعين علينا أيضا أن نبرز الإنجازات التي حققناها. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على العمل الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في وضع الإضافة (الملحق ب) إلى مبادئ مدريد التوجيهية. لقد اعتمدت رسميا لجنة مكافحة الإرهاب في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الإضافة بوصفها أداة عملية لمساعدة الدول في معالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك عن طريق التصدي للتحديات التي يشكلها العائدون والمتنقلون. وكان اعتماد ذلك الملحق ثمرة مشاورات مستفيضة أُجريت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك عموم أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. فهذه الإضافة توفر توجيها للدول الأعضاء بشأن الاستجابة على نحو فعال للظاهرة المتطورة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع التركيز على التدابير التي يتعين اتخاذها في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تبادل المعلومات بشأن أمن الحدود، ومكافحة خطاب الإرهابيين، ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتقييم المخاطر، وبرامج التدخل والإجراءات القضائية، بمن فيها الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والتعاون الدولي. إن لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب تعملان على نحو وثيق مع الدول الأعضاء لتعزيز الاستخدام الفعال للمبادئ التوجيهية. وسوف تعقد اللجنة أيضا جلسة إحاطة مفتوحة بشأن الإضافة لزيادة التوعية بخصوص المبادئ التوجيهية وتيسير فتح مناقشات تفاعلية حول التحديات التي تطرحها ظاهرة المقاتلين الإرهابيين

الأجانب وتعزيز النقاش فيما يتعلق باحتياجات بناء القدرات ذات الأولوية.

سنواصل القيام بزيارات التقييم القطرية باسم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب للتشديد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتصدي على نحو شامل وجامع للتهديد الإرهابي. وسنواصل أيضا دعم الدول الأعضاء في وضع الاستجابات الشاملة لمواجهة الإرهاب، وتيسير تقديم المساعدة التقنية المحددة الأهداف إلى الدول بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب. وسنواصل العمل مع الشركاء المنفذين على توحيد الأداء في الأمم المتحدة. نّ الدعم الاستراتيجي من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والخبرات التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمساهمات الرئيسية من شركاء الأمم المتحدة الأخرين تساعد الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد على الشروع في وضع استراتيجيات شاملة لمحاكمة الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

يعكف حاليا المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية على مشروع مشترك يهدف إلى تقديم المساعدة الخاصة حسب الاحتياجات لبناء القدرات لموظفي السجون والجهات المعنية الأخرى. ويهدف المشروع إلى تعزيز أمن السجون وسلامتها، وتعزيز عمليات تقييم المخاطر والاحتياجات، وتعزيز إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية، والرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة بوضع دليل عملي لطلب الأدلة إلكترونيا عبر الحدود. وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مؤخرا بإيفاد خبير استشاري من الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى العراق لوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب لكي تساعد العراق في معالجة بيئة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية بطريقة شاملة.

إن تلك ما هي إلا أمثلة قليلة على الجهود التعاونية الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في مكافحة التهديد المستمر الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية. وسوف نواصل العمل مع العديد من شركائنا المنفذين، بما في ذلك الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لكفالة اتباع نهج شمولي وفعّال لدرء هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة كونينسكس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نشكر الأمين العام؛ وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ وموظفو مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وموظفو المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الذين يعزز عملهم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

يبين أحدث تقرير عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية العراق والشام (داعش) التقدم الذي أحرزناه بشق الأنفس خلال السنوات العديدة الماضية. ويسلط الضوء على

أن عدد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية قد انخفض بشكل كبير من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، وأن الجماعة قد عانت من انتكاسات عسكرية في جميع المجالات، ولا سيما في العراق وسورية وجنوب الفلبين. وتعتبر هذه النجاحات شهادة على العمل الذي يقوم به التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية الذي اجتمع للتو في واشنطن العاصمة الأسبوع الماضي. لقد قامت عمليات التحالف بتحرير كل الأراضي العراقية التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وأكثر من ٩٩ في المائة من الأراضي السورية، بما في ذلك المدن الرئيسية في كلا البلدين. كما قام التحالف العالمي، من خلال تدميره لأصول الطاقة التي يسيطر عليها التنظيم، وطرد قادته الرئيسيين المسؤولين عن عمليات التمويل، بتجريد التنظيم من قدرته على جمع الأموال لتمويل عملياته.

والتحالف ملتزم بالحفاظ على النجاحات التي حققناها. وحتى الآن، تعهد شركاء التحالف بتقديم أكثر من بليون دولار لبرامج تحقيق الاستقرار في العراق، وأكثر من ٣٢٥ مليون دولار للمساعدة في تحقيق الاستقرار في سورية. وتمثل هذه المشاريع عنصرا أساسيا في كفالة المكاسب العسكرية واستعادة السلام. ويساعد التحالف قوات الأمن المحلية في العراق على جعل مدنهم آمنة للسكان المحليين.

نحن نساعد على تطهير الأحياء من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب واستعادة الخدمات البلدية الأساسية. وفي سورية، نعمل على التخفيف من معاناة ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية. إن الولايات المتحدة هي أكبر البلدان المانحة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري، إذ قدمت ٩,١ بلايين دولار من المساعدات الإنسانية منذ بداية أزمة المشردين داخل سورية وفي جميع أنحاء المنطقة.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لدحر داعش. يسعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى البقاء ومعاودة الظهور في نهاية المطاف في العراق وسورية. كما ينسق تنظيم الدولة الإسلامية مع المرتبطين به التخطيط لشن هجمات في أماكن أخرى، بما في ذلك أفغانستان وجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا. وإذ يتطور تنظيم الدولة الإسلامية، لا بد لنا من التكيف مع التهديد المتغير الذي يشكله. ولتحقيق ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تحديد سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووقفه، تعطيل الشبكة العالمية من المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية. لدينا الآن ترتيبات لتبادل المعلومات مع أكثر من ٦٠ دولة لتحديد وتتبع سفر الإرهابيين المشتبه بهم. وهناك ما يقرب من ٧٠ دولة لديها قوانين لمقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمعاقبة على أنشطتهم، لكننا بحاجة إلى انضمام مزيد من الدول.

وتكمل هذه الجهود العمل الجاري على نطاق أوسع في الأمم المتحدة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبفضل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ولجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يتوفر لدى الدول الأعضاء الآن توجيهات شاملة بشأن كيفية معالجة العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال ملحق مبادئ مدريد التوجيهية الذي اعتمد مؤخرا. ونحث البلدان على استخدام تلك الإرشادات الآن.

نحن نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب، بما في ذلك دوره الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وهي تنفذ التزاماتها بموجب القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧). إن المشروع الجديد لمكتب مكافحة الإرهاب بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الكشف عن سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين وقوائم أسماء المسافرين من البيانات هو مشروع نأمل كثيرا في أن يؤدي إلى إحداث أثر إيجابي.

ونشجع بقوة استمرار الأمم المتحدة في التوجيه وتمكين الدول الأعضاء لإجراء المحاكمة، لمقاضاة المقاتلين الإرهابيين

الأجانب وإعادة تأهليهم وإدماجهم والأشخاص المرتبطين بهم، بمن فيهم الأطفال. ويجب أن يشمل عمل الأمم المتحدة في هذا المجال، وبشكل أعم، بشأن مكافحة الإرهاب، وفيما يتعلق بمنع التطرف العنيف، مشاركة المجتمع المدني، ونتوقع من مكتب مكافحة الإرهاب مواصلة إدراج المجتمع المدني في صلب عمله. كما نتوقع من المديرية التنفيذية مواصلة عملها الهام المتعلق بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان وإدماج المنظور الجنساني، باعتبارها مسائل شاملة لعدة قطاعات وحيوية لولايتها.

وأظهر نجاحنا الجماعي ضد تنظيم الدولة الإسلامية ما يمكن أن ننجزه عندما نستخدم كل ما لدينا من أدوات استخداما ناجعا. لا يمكننا أن نتوانى في هذه المعركة. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا لتعقب تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وإضعافهما، وفي نهاية المطاف، هزيمتهما.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن أيضا، نود أن نرحب بعقد هذه الجلسة وبالإحاطات الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الذين نشكرهم على عملهم الهام، الذي نفذ بالتعاون الوثيق مع المجلس.

وكما سبقت الإشارة، لئن كان تنظيم الدولة الإسلامية قد أصبح شبكة سرية في العراق، فإنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن اعتبار أن مكافحة تلك الآفة قد انتهت. يسلط تقرير الأمين العام (S/2019/103) الضوء على أن الهدف الحالي لتنظيم الدولة الإسلامية هو الاستمرار في تقويض الأنشطة الحكومية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، وبوجه عام عرقلة التقدم الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن استبعاد إمكانية عودة ظهوره، ولا سيما في منطقة الشام. نحن ندرك أن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم أو نقلهم يمثل أيضا تهديدا خطيرا. ولذلك نود أن نشدد على أن لجنة مكافحة الإرهاب اعتمدت، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي، ملحقا بمبادئ مدريد التوجيهية. ويتضمن الملحق مبادئ توجيهية مفيدة جدا بشأن مسائل تتراوح من تعزيز القدرة على كشف ومنع سفر الإرهابيين، إلى التدابير لتعزيز حماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك سبل زيادة فعالية الإجراءات القانونية والتعاون الدولي.

ولذلك، من الضروري وضع سياسات ملائمة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج القائمة على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومن التحديات الأخرى المتصلة حالة المقاتلين الذين أفرج عنهم وضرورة إدماجهم السليم في المجتمع. وفي هذا السياق، نعتقد أنه لا بد لنظم العدالة الجنائية الوطنية أن تؤدي دورا رئيسيا في هذه العملية، ولا سيما في مجال منع تحول السجون تربة لزيادة تغذية نزعة التطرف والتجنيد، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المناسبة.

ونؤكد أيضا على أهمية المنظور الجنساني في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك أثر الإرهاب على الأطفال، ولا سيما أولئك المرافقين للمقاتلين العائدين أو المنتقلين. كما يبعث تمويل تنظيم الدولة الإسلامية على القلق البالغ. ولئن كانت إيراداته قد انخفضت إلى حد كبير، تماشيا مع انخفاض حجم الأراضي التي يسيطر عليها، تشير التقديرات إلى أن لديه احتياطيات نقدية كبيرة في سورية والعراق والبلدان المجاورة، مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تمويل الهجمات عندما تسنح الفرصة.

وفي ظل هذه الخلفية، فإننا نكرر التأكيد على أهمية نظم الاستخبارات المالية، بما في ذلك التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية مع القطاع الخاص، فضلا عن الحاجة إلى رصد تدفق النقدية، وهي الوسيلة التي يحشد من خلالها الإرهابيون تلك الموارد.

وهنا نود أن نشدد على الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ويبين التقرير هذه الحقيقة ليس فقط عند الإشارة إلى تمويل الإرهاب وغسل الأموال، ولكن أيضا إلى التهديدات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والأسلحة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن نواصل تعميق معرفتنا بطابع هذه الصلة، على النحو المبين في البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/PRST/2018/9). وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أيضا ضرورة الحيلولة دون إمكانية استفادة الجماعات الإرهابية، وبخاصة تنظيم داعش، من الاتجار بالتراث الثقافي، تماشيا مع القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

وأخيرا، نكرر التأكيد على أن الأهمية البالغة لضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة. لذلك نرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس آذار ٢٠١١/ وملاحقتهم قضائيا بموجب القانون الدولي، وكذلك البدء الرسمي لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومع ذلك، فإننا نأسف لأنه لم يحاكم حتى الآن أي فرد من تنظيم داعش على الجرائم الجنسية، على الرغم من أنه قد إشير إلى أن العنف الجنسي قد استخدم كأسلوب إرهابي.

وأخيرا، نكرر التأكيد على رفضنا القاطع للإرهاب، وعلى تضامننا مع ضحايا تلك الأعمال البشعة. وستواصل بيرو دعم جميع الجهود المتعددة الأطراف، بما في ذلك في سياق المجلس، لتوفير استجابة شاملة ومتوازنة لهذه الآفة، استجابة تتماشى مع القانون الدولي.

السيد لفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، عملا بالقرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، ومكتب مكافحة الإرهاب، على التقرير الثامن للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين، ومجمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في التصدي لذلك التهديد (S/2019/103).

أود أولا أن أتفق مع ما قاله وكيل الأمين العام فورونكوف في بيانه فيما يتعلق بحقيقة أن تهديد الإرهاب هو تحد عالمي لا يعترف بحدود ومعقد بطبيعته، مما يعني أن التصدي له يتطلب بذل المجتمع الدولي كله جهدا فعالا. ولهذا، يستمر المجلس في الاضطلاع بدور حاسم فيما يخص هذه المسألة.

وعلى الرغم من أن الأرقام الواردة في التقرير تشير إلى أن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في العراق وسورية تتقلص، يجب علينا أن نظل حذرين. ويجب أن نواصل بذل جهودنا لوقف توسع تنظيم داعش وإنشاء خلايا تابعة له في وسط وجنوب شرق آسيا وليبيا وأفغانستان وغرب أفريقيا، فضلاً عن دول ومناطق أخرى. لقد شهدنا هذا العام وحده وقوع هجمات إرهابية فظيعة في أفغانستان وكينيا والفلبين. وفي حين أن هناك العديد من القضايا الملحة قيد المناقشة فيما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته، أود أن أتطرق إلى ثلاثة قضايا تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبولندا.

أولا، يجب أن نضاعف جهودنا لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب. وكما يبين أحدث تقرير لفريق الرصد، يظل تنظيم داعش أغنى مجموعة إرهابية في التاريخ، مع احتمال مواصلة تنفيذه هجمات لسنوات. إن الخطر الذي يحدده تقرير الأمين

العام المتمثل في إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة غير المنظمة وطرائق الدفع لأغراض تمويل الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا حيثما وجد. إن استراتيجيات التكيف المتطورة للإرهابيين تجبرنا على تعديل أطرنا القانونية والتشغيلية. ويعد تعزيز شفافية التدفقات المالية وتبادل المعلومات والتعاون مع القطاع الخاص، أمرا حيويا. وينبغي للدول الأعضاء تعزيز جهودها لتجميد أصول جميع الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة. وإذا تم التنفيذ بشكل فعال، فإن الجزاءات المالية المحددة الأهداف، تشكل وسيلة مهمة لحرمان الإرهابيين من أموالهم.

وتتجلى المسألة الثانية التي نعتبرها هامة للغاية في الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. قد يحتاج أولئك المرتبطين بهؤلاء المقاتلين العائدين من مناطق النزاع، تركيزا خاصا ومساعدة خاصة، لأنهم ربما تولوا العديد من الأدوار المختلفة. وكما يبين تقرير الأمين العام، تم احتجاز عدد كبير من الأطفال المرتبطين بتنظيم داعش في العراق وسورية. وغالبا ما يتم احتجازهم في ظروف سيئة مع فرصة ضئيلة جدا للعودة إلى دول آبائهم. وتشجع بولندا الدول الأعضاء على استخدام التوجيه الوارد في إضافة شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (S/2018/1177، المرفق)، والذي أبرزته السيدة كونينسكس في إحاطتها، والذي ينصح البلدان بتوفير ضمانات خاصة وحماية قانونية، امتثالا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، وضمان نظر السلطات المختصة في تأثير الإرهاب على الأطفال وحقوق الطفل. وتدعو بولندا جميع الأطراف إلى أن تضع في اعتبارها أنه ينبغي أساسا اعتبار الأطفال ضحايا لهم الحق في التمتع بالحماية الكاملة لحقوقهم، وأنه ينبغي أن تكون هناك بدائل للاحتجاز كلما أمكن ذلك.

وعلينا أيضاً أن نتذكر أن حقوق الإنسان ليست مسألة تكميلية أو ثانوية في مناقشة تدابير منع الإرهاب ومكافحته. وتكرارا لما قالته السيدة كونينسكس، فنحن نرى أن جميع الأنشطة التي تهدف إلى محاربة الإرهابيين يجب أن تتم في إطار الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب ألا تستخدم أبداً كذريعة لتقويض معايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتتمثل المسألة الثالثة في ضمان المساءلة. وقد تم تقديم عدد قليل للغاية من الإرهابيين إلى العدالة. وبالنظر إلى حقيقة انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم إلى أماكن أخرى، يتعين على الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها في التعاون القضائي الدولي، وكذلك الجهود الرامية إلى ملاحقة الإرهابيين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ويعني ذلك توسيع نطاق جمع البيانات وتحليلها وحفظها وتبادلها، بما في ذلك جمع الأدلة الذي يجب أن يجري مع الامتثال التام لحقوق الإنسان وسيادة القانون، لأن المساءلة والعدالة تعتمدان إلى حد كبير على نوع البيانات والأدلة التي ننجح في جمعها.

وفي هذا الصدد، ترحب بولندا ببدء عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن على اقتناع راسخ بأن الجهود التي نبذلها لجمع الأدلة في العراق وحفظها فيما يخص قضايا ترقى إلى مرتبة جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية ستؤدي إلى تحقيق نتائج جوهرية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة اليوم. ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطاتيهما. نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون المثمر مع كيانيهما، سيضمن إحراز تقدم فيما يخص أعمال مكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة.

إننا نتشاطر العديد من الآراء المعرب عنها في التقرير الثامن للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2019/103). ونود من جانبنا، أن نشير إلى ما يلي.

في رأينا، ينبغي أن يستمر التركيز الأساسي للتقارير على توفير المعلومات عن مراكز موارد الإرهابيين والجهود الرامية إلى تقويضها. ونريد أن نؤكد مرة أخرى أن أي علاقات تجارية أو اقتصادية مع أفراد أو منظمات تشارك في أنشطة أعضاء تنظيم داعش، تمثل انتهاكا جسيما لقرارات مجلس الأمن. لقد اعتمدت جميع القرارات الأساسية بشأن هذه المسألة منذ فترة طويلة. ويجب تنفيذها بأمانة، لا اعتبار أنها تخص آخرين.

ورغم النجاحات الكبيرة في مكافحة الإرهاب في سورية والعراق، لا يزال الشرق الأوسط يعتبر معقل قيادة تنظيم داعش. حيث استمرت هجماته بما في ذلك على المدنيين. وبينما يخسر الأراضي، يستمر في محاولة إقامة تعاون وثيق مع إخوانه في السلاح، وهم نفس النوع من الإرهابيين، الذين لا يزالون يعملون في الشرق الأوسط، تحت أسماء مختلفة. وتستمر الجهود الرامية إلى سحق تنظيم داعش في العراق وسورية. ويسرنا أن استقرار الحالة العسكرية والسياسية في كلا البلدين قد ساعد على تقليص قنوات وحجم تمويل الجماعات المسلحة غير القانونية. وفي سورية على وجه الخصوص، بعد أن فقد أفراده السيطرة على مساحة شاسعة من الأراضي، فإن هؤلاء الإرهابيين فقدوا أيضا مصدرا لدخل كان يتأتى لهم من مختلف الطرق التي كانوا يبتزون بها السكان. لقد ساعد الاتحاد الروسي على تطبيع الحالة في سورية والعراق من خلال تعاونه في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال مركز تنسيق بغداد. وكان لجهود وقف التصعيد التي بذلتها البلدان الضامنة لعملية أستانا، تأثير إيجابي في سورية. كما نشعر بالقلق إزاء المشكلة التي لم يتم حلها والتي تتمثل في إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قاتلوا لصالح داعش ولا يزالون في سورية إلى بلدانهم الأصلية وتقديمهم إلى العدالة.

ونود أن نؤكد ضرورة دعوة ممثلي الدول التي عانت أكثر من غيرها من النشاط الإرهابي، وفي مقدمتها سورية والعراق، إلى حضور الإحاطات ذات الصلة المتعلقة بتنظيم داعش، وأهمية الحصول على المعلومات من مناطق النزاع. لذلك من الضروري العمل مباشرة مع حكومات تلك البلدان.

لقد تجلى محور تركيز رئيسي بالنسبة لنا في رصد تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسعون إلى مواصلة نشاطهم الإرهابي في مناطق الصراع الأخرى، مثل بلدان تقع في أفريقيا، لا سيما في منطقة منطقة الصحراء – الساحل، وأفغانستان.

وعلى الرغم من الخسائر المؤكدة التي تكبدها الجناح الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في الشمال، فإنه يظل يشكل أحد العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار في البلد. وتشكل أنشطته الأيديولوجية والدعائية وفي مجال التجنيد الآخذة في التنامي، والتي تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات استخداما ذكيا، خطرا إضافيا. ويغذي أنشطته في أفغانستان مقاتلون إرهابيون أجانب اكتسبوا خبرة قتالية في سورية والعراق. وفي رأينا، أن استمرار وجود هذه الجماعة في أفغانستان يمثل خطرا على الدول المجاورة لها في آسيا الوسطى. كما أن العدد الكبير من الهجمات الانتحارية يدل على أن هذه الجماعة تمتلك موارد بشرية خطيرة.

لقد شهدنا قدرا معينا من التقدم في العمل الذي تقوم به الدول المجاورة لإغلاق قنوات تمويل الإرهاب. ولأسباب مفهومة، تواصل إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية من المنتجات النفطية المهربة تراجعها. غير أن المقاتلين استولوا في الخريف الماضي على عدد من حقول النفط في محافظة دير الزور، مما مكنهم وعلى

مدار عدة أشهر من إعادة بيع قدر معين من الوقود بأسعار تتراوح بين ٣٠ دولارا و٣٥ دولارا للبرميل من خلال وسطاء.

وإجمالا، لم تشهد المجالات الرئيسية للدخل بالنسبة للجماعات الإرهابية الرئيسية في المنطقة تغييرات هامة منذ صدور التقرير السابق (S/2018/770). وما زال المقاتلون يحتجزون رهائن للحصول على فدية ويهربون المخدرات والمنتجات الزراعية والأعضاء البشرية ويبيعون قطع التراث الثقافي المنهوبة في السوق السوداء. وهم كذلك يملؤون خزائنهم من خلال الاتجار بالمنتجات الصناعية مثل أحماض الكبريتيك والفوسفوريك والأسمنت والاستثمار في تربية الأسماك في العراق والمضاربة في أسواق الأسهم والتربح من العملات المشفرة والمقامرة على شبكة الإنترنت وحيل التجارة الإلكترونية، ومن خلال بيع المنتجات الطبية المزيفة. وفي بعض الحالات، اضطر المقاتلون لبيع أسلحتهم وذخائرهم لدعم أنشطتهم.

ومع ذلك، ينبغي ألا نفترض أن قادة تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة قانعون بالموارد التي في حوزتهم. فهم يسعون باستمرار، بالتعاون مع شركائهم في الجماعات الإجرامية المنظمة، إلى الحصول على مصادر جديدة لتمويل أنشطتهم. وقد حاولوا، على سبيل المثال، السيطرة على طرق الاتجار بالمخدرات وتهريب المعادن من البلدان الآسيوية. وكما ذكرت من قبل، فإن لأفغانستان أهمية خاصة في ذلك الصدد. فقد تم إنشاء مشاريع غير قانونية في عدد من المقاطعات الأفغانية للتعدين وتجهيز الحديد والنحاس والذهب والأحجار الكريمة وشبه الكريمة وشحنها إلى الخارج ونود أن نوجه انتباه المجلس مرة أخرى، في ذلك السياق، إلى البحوث التي أُجريت بشأن التدفقات المالية المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية منذ عام ٢٠١٦، بمبادرة من روسيا، في إطار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال. وقد تلقت أمانة فرقة العمل حتى الآن معلومات من أكثر من ٤٠ ولاية قضائية، مكنتها من تكوين صورة عامة عن الآلية المالية والاقتصادية لتنظيم الدولة الإسلامية.

وللأسف، فقد تراجع الاهتمام في الأمم المتحدة بالمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في قطع إمدادات المنتجات ذات الصلة بالمجال العسكري عن المنظمات الإرهابية، على الرغم من نداءاتنا المتكررة. وليس سرا أنه كثيرا ما يتم استغلال السوق الموازية لتصدير الأسلحة لإمداد المقاتلين بالأسلحة. وعندما تكون المعاملات شفافة نسبيا، فإن الجماعات الإرهابية كثيرا ما تعمل تحت ستار ما يُسمى بحركات المعارضة من أجل الحصول على هذه المنتجات. ونحث جميع الدول على أن تهتم اهتماما خاصا بمسائل تنظيم نشاط الوسطاء وتجريم السمسرة غير المشروعة ووضع نظم مرنة لتقييم المخاطر في مجال التصدير وتحسين تبادل المعلومات بين الحكومات وإنشاء آليات رصد ومراقبة لنقل الأسلحة. ونعتزم، من جانبنا، مواصلة الاضطلاع بدور نشط في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وفي دعم أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق مساعدة الشركاء الأجانب، ونؤكد رغبتنا في إجراء حوار بناء مع جميع الأطراف المعنية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلام والأمن الدوليين (S/2019/103). لقد تعرضت أفغانستان والفلبين وكينيا ومالي في الآونة الأخيرة لموجة من الهجمات الإرهابية، أسفرت عن أضرار هائلة في البلدان المتضررة، كما يشير تقرير الأمين العام.

لقد سجلت الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب تقدما كبيرا. ومع ذلك، فإن التهديد الذي يمثله الإرهاب ما زال قائما، والتحديات التي تواجه معالجة تلك الآفة لا تزال هائلة.

فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية، ولا يمكن لأي بلد التصدي له بمفرده. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى مفهوم المستقبل المشترك للبشرية جمعاء وأن يعزز التعاون الموجه نحو تحقيق نتائج وأن يحافظ على الوحدة ويتصدى جماعيا للتهديدات الإرهابية.

أولا، يجب علينا أن نسعى إلى زيادة التوافق الدولي في الآراء وأن نحقق التآزر. وينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بمعيار واحد وأن تعتمد سياسة عدم التسامح إطلاقا بغية مكافحة الإرهاب. وينبغي في سياق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول المعنية وملكية الدول الأعضاء وإفساح المجال كاملا للدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، يجب أن نسعى إلى القضاء على المصادر التي تؤدي إلى الإرهاب وأن نعالج أعراضه وأسبابه الجذرية على حد سواء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الدول الأعضاء في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن يشجع تسوية القضايا الساخنة بالوسائل السياسية. ويجب علينا أن نلتزم ببناء نوع جديد من العلاقات الدولية وبتعزيز الحوار المتكافئ والتعايش المتناغم بين مختلف الحضارات والأديان. وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي قطر أو عرق أو دين بعينه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للبلدان النامية وأن يعزز بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب.

ثالثا، يجب أخذ التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على محمل الجد ومنع المنظمات الإرهابية من استخدام الإنترنت وتكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويجب علينا دعم الدول الأعضاء لتنفيذ مبادئ مدريد التوجيهية وملحقها لعام ٢٠١٨ (S/2018/1177، المرفق) تنفيذا كاملا، وتعزيز إدارة الحدود والتعاون في مجالات مثل إنفاذ القوانين وتبادل المعلومات الاستخبارية وتبادل المساعدة القانونية. وفي سياق التصدي للاتجاهات والخصائص الناشئة للإرهاب، ينبغي لنا التركيز على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب الإلكتروني وتمويل الإرهاب وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة.

رابعا، لا بد من الاستفادة من مزايا مختلف الآليات المتخصصة مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وينبغي أن نفسح المجال كاملا لتلك الكيانات للقيام بدورها في مجال بناء القدرات وتقييم التهديدات الإرهابية وتعزيز تدابير الجزاءات. ويتعين على جميع آليات مكافحة الإرهاب أن تواصل تعزيز اتصالاتها مع الدول الأعضاء وأن تضطلع بعملها مع التقيد الصارم بالقرارات والنظم الداخلية ذات الصلة، وأن تحافظ على سلطة وفعالية نظم الجزاءات من أجل مواصلة تحسين مساهماتها في قضية مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

إن الصين ترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره رفضا قاطعا. وقد خططت العناصر الإرهابية العنيفة التابعة لما يُسمى بالحركة الإسلامية لتركستان الشرقية ونفذت، خلال السنوات القليلة الماضية، عددا من الهجمات الإرهابية على الأراضي الصينية، كما أنها تشكل تهديدا خطيرا للبلدان في الشرق الأوسط ووسط آسيا. وينبغي أن تكون مكافحة القوى الإرهابية العنيفة المتمثلة في الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية جزءا من الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ويجب أن تُقابل هذه القوى بتدابير حازمة.

وتشارك الصين، باعتبارها عضوا في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، مشاركة قوية في التعاون الدولي من خلال آليات

ومنتديات مثل الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. كما ندعم بناء قدرات الدول الأعضاء في ذلك المجال من خلال الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، وبالتالي فإننا نقدم إسهاما هاما في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع البلدان للتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب وللحفاظ على السلام والهدوء العالميين.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه خالص الشكر إلى وكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف، والأمين العام المساعد، السيدة ميشيل كونينسكس، على إحاطتيهما الإعلاميتين وجهودهما المستمرة للعمل مع الدول الأعضاء على تعزيز مكافحة الإرهاب. ونشكر أيضا فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على إسهامه. ومن دواعي السرور دائما أن نسمع من كليهما كيف أنهما يعملان معا بشكل وثيق للغاية. ونحن نرحب بذلك كثيرا جدا. وأعتقد أن المثال الذي قدمته ميشيل كونينسكس فيما يتعلق بحوض بحيرة تشاد كان وافيا ومفيدا للغاية.

وكعضو قيادي في التحالف العالمي، تعتز المملكة المتحدة بأنها أسهمت بشكل رئيسي في التقدم المحرز ضد داعش. غير أن تنظيم الدولة الإسلامية ما زال هو التهديد الإرهابي الأكثر أهمية للمملكة المتحدة، وبالتالي فإنه لا يزال في صدارة أولويات مكافحة الإرهاب بالنسبة لبلدي. وحتى مع احتمال فقدان كل الأراضي، ستظل داعش تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم. وفي حين إنها تحولت إلى هيكل شبكي أكثر انتشارا، فإن داعش تحتفظ بقيادتها وقدرتها، وتشجع الآخرين على إلحاق ضرر كبير. ولا تقتصر هجمات تلك الجماعة على إزهاق أرواح الأبرياء فحسب، بل إنها تهدد سلامة وتماسك مجتمعاتنا كافة. وإنني أكرر ما قاله السفير الروسي عن أهمية قطع مصادر التمويل عن الإرهابيين.

ونحن نعلم أن هذا التهديد يتحرك بسرعة ويتخذ أشكالا مختلفة. إن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنتقلين، والمسافرين المحبطين والأفراد أو الجماعات الصغيرة التي ترتكب هجمات دون توجيه مركزي يذكر، جميعها تعني أن علينا أن نكفل أن تكون تدابيرنا واستجاباتنا الوقائية مصممة لكي تواكب التهديد الحالي. ولا تستطيع أي دولة أن تفعل ذلك بمفردها. وسبق أن ذكرنا للمجلس أننا دعونا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لإجراء تقييم للمملكة المتحدة. وهذا ليس لأننا نأمل في أن نعرض قصة جيدة وأن نتبادل الممارسات الجيدة والخبرات فحسب، بل لأننا نقدر فرصة التعلم من الدول الأخرى والانخراط في الحوار أيضا. ونشجع الآخرين على القيام بنفس الشيء، ودعوة المديرية التنفيذية إلى إجراء تقييمات.

وفي المملكة المتحدة، لدينا مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب وأمن الحدود يمر عبر نظامنا، ويهدف إلى ضمان أن يكون لدى وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الصلاحيات التي تحتاج إليها للمساعدة في إبقاء البلد في مأمن من التهديد الذي يمثله الإرهاب والأنشطة المعادية للدولة. إننا نشهد مخاوف متزايدة بشأن العنف الذي ترتكبه جماعات تنسب نفسها إلى الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة. وفي عام ٢٠١٦، أصبحت 'العمل الوطني' أول مجموعة يمينية يحظر نشاطها في المملكة المتحدة. وفي ذلك الوقت، قال وزير الداخلية أن العمل الوطني منظمة عنصرية معادية للسامية وللمثليين وتثير الكراهية وتمجد العنف وتروج لفكر دنيء. وليس لها مكان في بريطانيا التي تعمل لخير الجميع. كما رأينا الاضطراب الذي يمكن أن تسببه المنظومات الجوية الذاتية التشغيل، أو الطائرات بلا طيار، ونكثف جهودنا لضمان أن تكون استجاباتنا والوسائل المتاحة مواكبة للتحديات المتغيرة.

وتقرير الأمين العام (S/2019/103) يبرز دور المرأة. وقد رأينا في أماكن كثيرة استغلال النساء في القيام بهجمات،

والاستفادة من الصور النمطية الثقافية والجنسانية والثغرات التشغيلية. والنساء أيضا ضحايا أعمال الإرهاب المروعة، بما في ذلك العنف الجنسي، على أيدي تنظيم داعش. وقد بذل المجلس جهودا لكفالة مساءلة داعش من خلال القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وفي الوقت نفسه، كانت المرأة أيضا شريكا رئيسيا في الوقاية والاستجابة. ونعلم أن العديد من المنظمات النسائية تقف في الخطوط الأمامية وتقوم بأعمال هامة في مجالات الإنذار المبكر وبناء القدرة على الصمود وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ويسرنا الإسهام في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، المعنون ”النساء غير المرئيات: الأبعاد الجنسانية للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج“. كل ذلك يؤكد أهمية إدماج الاعتبارات الجنسانية كمسألة شاملة لعدة قطاعات. وفي المملكة المتحدة، تتضمن خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهدافا استراتيجية تتعلق بمنع التطرف المصحوب بالعنف، ولدينا استراتيجية جنسانية شاملة لمكافحة الإرهاب. وفي الأمم المتحدة، نشجع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على التركيز على الإجراءات الملموسة في هذا الصدد، على النحو المبين في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والولاية الأخيرة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وأريد التأكيد فحسب على أن هذا يأتي ردا على تهديد حقيقي، وبالتالي على كفالة فعالية حقيقية لمكافحة الإرهاب.

ويحدد إطار عمل المجلس لمكافحة الإرهاب مجموعة من الالتزامات والولايات جرى التفاوض بشأنها بعناية لضمان أن تتمكن الدول من منع هذا التهديد والتصدي له بكل فعالية. وتتحمل الدول الأعضاء، بطبيعة الحال، المسؤولية الرئيسية عن القيام بذلك، ويقع العديد من الالتزامات على عاتق الجهات الفاعلة الوطنية،، لكن عندما تكون هناك حاجة إلى بناء قدرات إضافية، نحتاج إلى المديرية التنفيذية لتحديد الثغرات وإلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من شركاء الأمم المتحدة لدعم الجهود الرامية إلى سد تلك الثغرات. ولدى القيام بذلك، ينبغي أن يعملوا بشكل وثيق المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والشركاء، مستفيدين من الخبرات والقدرات ذات الصلة. ومن المهم للغاية أن يعمل الجميع بشكل وثيق. ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أثني على القيادة الشخصية لوكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة كونينسكس في هذا المجال. ولكن من المهم أيضا ألا يكون هناك أي التباس فيما يتعلق بالولايات في أعين الدول الأعضاء.

ونثني على استجابات الأمم المتحدة النشطة للتهديد الواردة في التقرير، كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب مكافحة الإرهاب على عمله في تطوير النداء المتعدد السنوات والمعلومات الشاملة والمفصلة التي يتشاركها مع الدول الأعضاء بشأن أنشطة بناء القدرات. أمامنا جميعا مهمة معقدة. وقد اتفقنا للتو على برنامج عمل مثير للاهتمام للغاية وموضوعي وقائمة بالأنشطة للجنة مكافحة الإرهاب، ونعلم أن استجابتنا للتوجهات والديناميات الناشئة أمر أساسي.

واسمحوا لي أن أكرر دعمنا للمدير التنفيذي كونينسكس وتصميمها على كفالة استمرار المديرية التنفيذية في الاضطلاع بولايتها التي أناطها بها المجلس، بطريقة شاملة تأخذ في الحسبان الطيف الكامل لقضايا مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الوقاية وحقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية، على سبيل المثال، وكذلك المسائل القانونية وإنفاذ القانون وأمن الحدود وغيرها. ولأن الإرهاب يتطور، يجب أن نكفل كذلك أن استجاباتنا تعكس الحقائق المعاصرة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تأييدي لما قالته الأمينة العامة المساعدة كونينسكس لا عن أهمية مبادئ

مدريد التوجيهية في حد ذاتها فحسب، بل والطريقة التي وضعت بها على نحو شامل بالاشتراك مع طائفة من الجهات الفاعلة. وبطبيعة الحال، فإن هذا الأمر وثيق الصلة للغاية بالمكتب من خلال استراتيجيته، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة.

ولدينا الكثير من القواسم المشتركة. ونحن جميعا نريد حماية بلداننا وشعوبنا ومجتمعاتنا وقيمنا، وكلها يتهددها الإرهابيون. وهذا التهديد يقتضي استجابة متعددة الأبعاد. وهو يتطلب منا جميعا العمل معا، ويجب استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا وتحسينها للوفاء بمسؤولياتنا والتزاماتنا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشارك الآخرين في تقديم الشكر الجزيل لوكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف، والأمين العام المساعد، السيدة ميشيل كونينسكس، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية والتزامهما المثالي وفريقيهما الذي تجلى في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب.

وكما يؤكد التقرير الثامن للأمين العام (S/2019/103) بشأن هذا الموضوع، ما زالت داعش تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، على الرغم من فقدانها للأراضي التي كانت تتشبث بها. لقد تحولت هذه الجماعة إلى شبكة سرية تعتمد على خلايا متفرقة يحتمل أن تتكون من مقاتلين إرهابيين أجانب سابقين، وكما نعلم، ما زالت دعايتها تجتذب العديد من المتعاطفين معها.

وفي هذا الصدد، من الواضح أن الآن ليس بالوقت المناسب لتخفيض حذرنا أو تخفيف الضغط على داعش. لذلك، من الضروري متابعة جهود التحالف العالمي لمكافحة داعش، سواء من حيث الالتزامه العسكري والعنصر المدني لدعم تنفيذ حل سياسي تعددي وشامل للجميع في سوريا العراق. ومن الواضح أن هذا هو الرد الوحيد الدائم لمنع عودة ظهور داعش في أشكال أخرى. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد أكد وزراء خارجية الائتلاف العالمي من جديد التزامهم في توافق تام في ٦ شباط/فبراير في واشنطن العاصمة.

وبالمثل، فليس خيارا قبول الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. وتقع على عاتقنا المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية لضمان مقاضاة المسؤولين عن تلك الجرائم والحكم عليهم بأقصى العقوبات التي يسمح بها القانون.

ومن الضروري أيضا لتحقيق السلام والمصالحة أن تقترن العدالة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويقتضي ذلك تعزيز النظم القضائية والتعاون القضائي الدولي على النحو المطلوب. وترحب فرنسا على وجه الخصوص بإسهام الفريق الذي أنشأه المجلس – فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – الذي يهدف إلى تقديم المساعدة في جمع الأدلة لمقاضاة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تواصل جهودنا التركيز على ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية، على النحو المبين بوضوح في تقرير الأمين العام.

ولا تزال أولوينا القصوى هي مكافحة تمويل الإرهاب، وهي أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا. ولاحظنا خلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا الذي والذي عملنا على تنظيمه مع شركاء آخرين في ٣١ كانون الثاني/يناير، أنه ما تزال هناك الكثير من التحديات التي ينبغي مواجهتها كي نتمكن من تكييف تصدينا لتلك التهديدات. ويشكل تبادل المعلومات ومكافحة المعاملات المريبة وتحديد مصادر التمويل والتنبؤ بإمكانية إساءة استخدام الأدوات المالية الجديدة، والالتزام الجماعي ليس إزاء البلدان الضعيفة فحسب، بل إزاء الدول الفاشلة أيضا، فضلا عن الجزاءات الدولية، أولويات يجب علينا إحراز تقدم فيها جميعا. ولذلك السبب وبعد دعوة المجتمع الدولي إلى باريس في العام الماضي لحضور المؤتمر المعني بوقف تمويل الإرهاب، وبعد التشاور

مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، قررت فرنسا تقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع بغية اعتماده في الأسابيع المقبلة. وسنعمل عن كثب مع أعضاء المجلس ونتطلع إلى التزام الجميع ودعمهم.

وتتمثل أولويتنا الثانية في إدارة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي مواجهة هذا التحدي، يجب أن نواصل تعزيز التدابير الرامية إلى كشف الأشخاص المعرضين للخطر ورصدهم ومعالجتهم، بما في ذلك من خلال التبادل المستمر للمعلومات. وبالنظر إلى تنوع ملفات الأفراد المعنيين، فإن من الضروري التنسيق بشكل وثيق بين المدنيين والعسكريين والوكالات وخدمات الاستخبارات المالية، فضلا عن التسنيق بين السلطات القضائية. وذلك أمر لا غنى عنه لتعزيز التفاعل بين أنشطة الاستخبارات وإجراءات العدالة الجنائية. ومن الضروري أيضا إشراك قطاعات التعليم والخدمات الاجتماعية والعدالة لأجل مساعدة الأسر المعنية. وتشدد استراتيجية فرنسا الوطنية بصفة خاصة على توفير الرعاية المخصصة للأطفال، على مستوى التثقيف النفسي والاجتماعي، بهدف تعزيز إعادة إدماجهم.

وتتمثل أولويتنا الثالثة في منع استخدام الإنترنت من قبل الجماعات الإرهابية. وتعتزم فرنسا مواصلة الاضطلاع بدور رائد في ذلك الكفاح. وقد أحرز تقدم كبير في ذلك، في حين تستمر تعبئة شركات الإنترنت. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وسنواصل جهودنا، لا سيما في السياق الأوروبي لزيادة منع انتشار الدعاية الإرهابية التي تغذي التطرف، علاة على مواصلة تعزيز الخطاب الإيجابي المضاد. وتعد مكافحة تمويل الإرهاب أولوية بالنسبة لنا أيضا في منتديات أخرى، ولا سيما في إطار الاتحاد الأوروبي ورئاستنا لمجموعة السبعة هذا العام.

وإن للأمم المتحدة دورا متزايد الأهمية وموحِّدا ومعترفا به لتؤديه في جميع تلك المجالات. ونشكر مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على العمل الممتاز الذي يؤديانه يوميا في ذلك الصدد. ونعول أيضا على كليهما في مواصلة التصدي، حسب ولاية كل منهما، للمسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل احترام وتعزيز حقوق الإنسان أو إدماج البعد الجنساني في مجال مكافحة الإرهاب.

ونؤكد لكم، سيدي، دعم فرنسا الكامل الدعم لكيانات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحديد الاحتياجات وأفضل السبل لتلبيتها، فضلا عن تعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وقد أحرز تقدم كبير في هذه المسائل المختلفة، ومن الضروري استمراره.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد فلاديمير فورونكوف والمديرة التنفيذية ميشيل كونينسكس على إحاطاتيهما الممتازتين وعلى قيادتهما وإباء تعاونهما الذي نعرب عن تقديرنا العميق له.

وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في الميدان، فلا تزال مكافحة الإرهاب على رأس جدول الأعمال المتعلق بالأمن الدولي. وفي حين شهدنا إحراز تقدم عام في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سوريا والعراق، والذي تسهم فيه ألمانيا بقدر كبير في إطار التحالف الدولي لدحر داعش، فإن من المهم الآن أن نواصل ذلك العمل. وما زال العمل بعيدا عن الانتهاء بعد. ويتعين علينا تهيئة الظروف الميدانية التي تمنع استمرار داعش باعتبارها شبكة سرية.

وعلى الرغم من الخسائر التي لحقت بداعش مؤخرا، فلا يزال التهديد الذي يمثله وشيكا وخطيرا جدا. ولا تزال الحملة العسكرية في آخر المناطق التي يسيطر عليها داعش في وسط وادي نهر الفرات مستمرة. ولكن لم يعد تنظيم داعش قادرا على فرض الضرائب، وفقد أيضا كثيرا جدا من مصادر إيراداته. غير أن فقدان الأراضي ونقص الموارد لا يعنيان نهاية تلك المنظمة الإرهابية. ويصعب جدا تحديد مواقع المقاتلين الفارين، في حين

أثبتت الشبكات الإرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة مرارا وتكرارا قدرتها على التكيف السريع مع الظروف المتغيرة. وأوافق تماما على البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام فورونكوف، الذي قال إن خسائر تنظيم الدولة الإسلامية مؤخرا يجب ألا تكون سببا للتهاون معه على الإطلاق. وأعتقد أن تلك هي الرسالة الرئيسية. فلا يزال داعش يُشكِّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين بصورة واضحة.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بحقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات والمسائل الجنسانية. وخلال حملتنا لشغل مقعد في مجلس الأمن، شددت ألمانيا على أهمية منع نشوب النزاعات واحترام حقوق الإنسان وإدراج المنظور الجنساني في أعمال المجلس. وتثبت مناقشة اليوم وجهة نظرنا هذه. وتبين الأوضاع في شمال العراق وسوريا أن علينا أن نتحلى باليقظة وأن نسعى إلى حل النزاعات قبل انزلاقها إلى العنف. وتبين أيضا أن عدم احترام حقوق الإنسان يعتبر أحد العوامل التي قد تدفع الأشخاص المهمشين نحو التطرف العنيف والانضمام إلى الشبكات الإرهابية. وتبين أيضا أن النساء يجدن أنفسهن أحيان في ظروف مروعة في حالات النزاع العنيف.

ويبرز تقرير الأمين العام (S/2019/103) دور المرأة لأسباب وجيهة. وأود أن أثير ثلاث نقاط موجزة تتعلق بتلك المسألة.

أولا، أود أن أؤكد أن ألمانيا قد رحبت بالكثير من النساء والرجال والأطفال الإيزيديين القادمين من ذلك الإقليم الذي كان يسيطر عليه تنظيم داعش في شمال العراق. ثانيا، أود أن أشير إلى الاجتماع المعقود بصيغة آريا في كانون الثاني/يناير بشأن المرأة والسلام والأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باعتباره معلما بارزا. ونرى أنه يجب علينا البناء على ذلك لصالح عملنا في المستقبل. وعليه، تعتزم ألمانيا الشروع في عقد مناقشة مفتوحة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال رئاستنا المقبلة في نيسان/أبريل. ثالثا وأخيرا، أشار ممثل المملكة المتحدة إلى القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي يتضمن صيغة هامة بشأن المرأة ومنع التطرف العنيف ومكافحته. وترى ألمانيا أيضا أن من الضروري تنفيذ هذا القرار الهام على نحو سليم.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة والأخيرة باستراتيجية المضي قدما على نطاق أوسع. وتجب ملاحقة الإرهابيين بشدة ومحاكمتهم. ولكن لكي يتسنى لنا تحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب بصورة مستدامة وفي الأجل الطويل، فإن من الأهمية بمكان اتباع نهج شامل مع مراعاة التوازن بين التدابير الوقائية والقمعية.

وللتصدي للتحديات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون وأسرهم، ينبغي أيضا اتباع نهج واسع النطاق يشمل تدابير في مجالي العدالة الجنائية والشرطة، فضلا القضاء على نزعة التطرف وإعادة الإدماج.

وفيما يتعلق بما يمكن وينبغي القيام به على وجه التحديد، أود أن أذكر بعض التدابير البالغة الأهمية من وجهة نظرنا. وكما قال العديد من المتكلمين السابقين صباح هذا اليوم، يجب علينا العمل لمواجهة نزعة التطرف في السجون. والنقطة الأخرى هي أن أجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود يجب أن تكون مجهزة بالأدوات اللازمة للقيام بعملها. وينبغي لنا أيضا تسليط الضوء على ضرورة إتاحة قوائم مراقبة الإرهابيين إلكترونيا. ويجب على جميع الدول الأعضاء التي لا تقوم بذلك بالفعل أن تنظر في العمل بشكل وثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والاستفادة الكاملة من قواعد بياناتها، مثل البيانات المتعلقة بوثائق السفر المفقودة أو المسروقة. ويجب أن نشدد أيضا على دور نظم البيانات البيومترية والمعلومات المسبقة عن الركاب.

وإضافة إلى ذلك، أود أن أسلط الضوء على أنه في الخريف الماضي، أتاح أصدقاؤنا الهولنديون برامجيات سجلاتهم لأسماء الركاب لعموم أعضاء الأمم المتحدة. ويمكن أن يستخدم أعضاء الأمم المتحدة ما يسمى ببوابة معلومات السفر مجانا. ونرى أن

تلك مبادرة هامة للغاية ونود أن نشجع الاستخدام الواسع النطاق لتلك البرامج.

ونود أيضا أن نشيد بالمبادرة الفرنسية بعرض قرار بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. إن تجفيف المصادر المالية للإرهاب المالية أمر حاسم لنجاح مكافحة الإرهاب عموما. وندعم بقوة الالتزام الفرنسي.

وفي هذا السياق، فإننا ملتزمون التزاما قويا بدعم أعمال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بوصفها الهيئة المعنية بوضع المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونؤيد وننفذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في ذلك الصدد، وسنستخدم عضويتنا في مجلس الأمن لمواصلة تعميم الجهود الدولية.

ويجب علينا أيضا كفالة توسيع نطاق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي ألا تقل أهميتها عن مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وهي عنصر حاسم الأهمية. وأخيرا، ندعم عمل دانييل كيبفر فاسياتي، أمين المظالم لدى لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وهو عمل حاسم الأهمية لمصداقية نظام الجزاءات ونزاهته وفعاليته.

وفي الختام وبصورة أعم، أود أن أقول إننا بحاجة إلى تعزيز مستوى الإنصاف واحترام حقوق الإنسان في تصدينا للإرهاب. ولن نتمكن من دحر إيديولوجية الإرهاب إلا من خلال التمسك بقيمنا ومعاييرنا. والتعاون الدولي يظل أساسيا لنجاحنا. ويجب أن نبقي المسائل المتعلقة بالمنع، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات، واستخدام الإرهابيين للإنترنت، وأمن الطيران، وجميع المسائل الأخرى التي ذكرها العديد من المتكلمين السابقين هذا الصباح، في صدارة جدول الأعمال الدولي.

السيد العتيبي (الكويت): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ونشكر كذلك مقدمي الإحاطتين السيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى ما يبذلانه من جهود. ونؤكد دعمنا الكامل لهما. سأركز في بياني على ثلاث نقاط أساسية. النقطة الأولى تتعلق بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش. والنقطة الثانية ستتطرق للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مكافحة هذا التهديد. والنقطة الثالثة ستتعلق بالتعاون الدولي الذي ننشده جميعا.

بالنسبة للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، وبالرغم من انخفاض حجم وحدة الهجمات الإرهابية التي يقوم بها هذا التنظيم في الآونة الأخيرة، وذلك نظرا لعدة عوامل بما فيها جهود المجتمع الدولي، وخاصة التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش. جميعها أدت إلى تراجع عدد أفراده بشكل ملحوظ في العراق وسورية إلى أن بلغت بحسب التقارير المعنية من ١٤ إلى ١٨ ألف عنصر، إلا أن هذا التنظيم، تنظيم داعش، لا يزال يشكل خطرا مباشرا وحقيقيا. وذلك من خلال قدرته على التحول والتكيف السريع وتسخير الإمكانات المتاحة والموارد المالية التي يمتلكها والتعاون مع الجماعات الإرهابية الأخرى لتنفيذ مخططاته كلما سنحت له الفرصة. وخاصة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عددا كبيرا من عناصره يعتبرون مقاتلين أجانب عائدين أو متنقلين أو مفرج عنهم، فالمسؤولية الآن ملقاة على عاتقنا نحو توحيد الجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز الاستخدام الفعال للأدوات والتدابير الرامية لمواكبة التحولات التكتيكية المتسارعة التي يقوم بها هذا التنظيم في سبيل تنفيذ أجندته ومخططاته.

ونجدد تأكيدنا على ما ورد في البيان الوزاري المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش، الذي عقد في واشنطن بتاريخ ٦ شباط/فبراير

الماضي بشأن التزام دول التحالف بالمبادئ التوجيهية للتحالف التي اعتمدت في دولة الكويت السنة الماضية.

ثانيا، التحديات التي تواجهنا في مكافحة هذا التهديد. لعل من أبرز التحديات التي تواجهنا اليوم في مكافحة هذا التهديد الذي يشكله تنظيم داعش هو قدرة التنظيم على تمويل أنشطته الإرهابية من خلال الأصول المالية التي يستحوذ عليها والتي تقدر بمن ٥٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار، أو عبر التمويل الذاتي الناتج عن أنشطة غير مشروعة، مثل الابتزاز أو الاختطاف وطلب الفدية أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واستخدام التنظيم لوسائل التواصل الاجتماعي والوسائط الإعلامية لبث رسائل داعية للتجنيد وتغطية أنشطته وأخباره المحلية والآثار السلبية للعائدين أو المنتقلين ومن يرافقهم من أفراد أسرهم من المقاتلين الإرهابين الأجانب. فالأمر يتطلب منا لمعالجة تلك التحديات حزمة من التدابير الاحترازية والوقائية على المستويين الوطني والدولي، في إطار اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة لمعالجة تمويل الإرهاب ومكافحة الخطاب الإرهابي تتضمن تطبيق التدابير المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢٣٥٤ (٢٠١٧) ووثيقة إطار دولي شامل لمكافحة الخطاب الإرهابي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونؤكد على أهمية تنفيذ الدول الأعضاء لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٨) الذي يدعو إلى إعادة تقييم حالة الأفراد العائدين وأسرهم من مناطق النزاع وتطبيق العدالة القضائية عليهم من خلال تشريعات خاصة بكل دولة مع التركيز على مفهوم واضح وشامل لإعادة التأهيل، وذلك ضمن آليات تترجم مبادئ مدريد التوجيهية وتحترم حقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة من تنظيم داعش، فإننا نؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين في هذا التنظيم عن ارتكبه لهذه الأعمال، بما فيها تلك التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الإبادة الجماعية. وندعم الآلية الدولية التي أنشأها مجلس الأمن تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم داعش. ونشيد هنا بالجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة جمهورية العراق الشقيقة في دحر هذا التنظيم وتحرير أراضيها.

ثالثا، بالنسبة للتعاون الدولي. إن التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي المنشود لمواجهة التحديات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية على المجتمع الدولي بأسره يتمثل في المجالات التالية: أولا تبادل المعلومات وتحسين الوقاية ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية وتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية وتدريب منتسبي أجهزة إنفاذ القانون والاهتمام بالشباب والتعليم وإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة. فالتعاون القائم بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات التابعة لها والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في مجال بناء القدرات وتبادل الخبرات هام وحيوي، ونتطلع إلى تعزيزه بشكل أكبر.

وفي الختام، علينا جميعا أن نكون على يقين أنه على الرغم من النجاحات العسكرية التي قام بها التحالف الدولي ضد التنظيم والجهود الدولية الحثيثة التي بذلت للقضاء عليه، فإن التنظيم ما زال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، باعتباره تنظيما عالميا بقيادة مركزية. فمن دون توحيد جهود المجتمع الدولي لاستهداف شبكات التنظيم المالية واللوجستية والعسكرية والاستخباراتية والأمنية والإعلامية، فسوف يعود التنظيم مجددا إلى بؤر الصراع والنزاعات وسيكبد المجتمع الدولي خسائر كبيرة.

ونحن في دولة الكويت نجدد موقفنا الثابت في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومهما كانت دوافعه، فهو عمل إجرامي لا يبرر وينبغي عدم ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وإن مكافحة الإرهاب تستدعي تعبئة جميع الجهود الدولية لمواجهة هذه الآفة الإجرامية باتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى هذه الإحاطة الإعلامية اليوم عن الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. ونحن ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها، على التوالي، السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس. وتعتقد جنوب أفريقيا انه كان من الممكن زيادة إثراء هذا الجلسة لو كان المجلس قد دعا البلدان الأكثر تضررا إلى المشاركة في هذه الإحاطة الإعلامية. نأمل أن يفعل ذلك في المستقبل.

إن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ربما يكون قد تطور وتغير، ولكنه لم يتناقص بأي شكل من الأشكال. بالنظر إلى التأثير العالمي لتنظيم داعش، فإن مكافحته تتطلب استجابة متماسكة ومنسقة ترتكز على تعزيز التعاون على الصُعد المحلية والثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات.

تظل الأمم المتحدة أساسية في تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد، ولا يمكن الاستهانة بأهمية دعمها للدول الأعضاء في التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها في مكافحة تنظيم داعش. ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومديريتها التنفيذية في هذا الصدد.

ما فتئت جنوب أفريقيا تؤيد اتباع نهج شمولي في التصدي لخطر الإرهاب. وتنبغي معالجة الإرهاب برمته، ليس فقط في عناصره الفردية. ولن تنجح التدابير الأمنية وحدها في التصدي للتهديد الإرهابي. ومن المهم بنفس القدر معالجة ما ينشأ عن ذلك ومنعه. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا نهجا شاملا للحكومة والمجتمع، نهجا يتناول أيضا دور المرأة والطفل والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في التعامل مع الأعمال الإرهابية.

نرحب بالمبادئ التوجيهية لمدريد والإضافة الواردة في الوثيقة (S/2018/1177، المرفق) التي وُضعت لتكملها. وفي كفاح جنوب أفريقيا ضد الإرهاب، أدرجنا، في إطار قانونا المتعلق بحماية الديمقراطية الدستورية ضد الإرهاب والأنشطة ذات الصلة، وسائل للتصدي لتمويل الإرهاب، يكملها مركز الاستخبارات المالية في جنوب أفريقيا الذي يشكل جزءا من شبكة عالمية من المراكز المماثلة التي تُعنى بتعقب التدفقات المالية غير المشروعة إلى الجماعات الإرهابية، والتعاون الجيد مع القطاع الخاص. ومن المهم جدا أيضا لجنوب أفريقيا التشديد على أن تكون التدابير المتخذة لمواجهة خطر تنظيم داعش متماشية مع التزاماتنا بموجب القانون الدولي، ولا سيما مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن مبدأ سيادة القانون.

ما زالت جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء وجود جماعات إرهابية في أفريقيا، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الساحل، وغرب وشرق أفريقيا، ومؤخرا في بعض أجزاء من منطقتنا لها صلات بتنظيم داعش وأيديولوجيته الشريرة. وعلى مر السنين، اتخذ الاتحاد الأفريقي عددا من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٢، قبل ١٧ عاما، اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عمل بشأن منع الإرهاب ومكافحته. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي قانونا نموذجيا أفريقيا بشأن مكافحة الإرهاب. سنواصل بذل قصارى جهدنا لضمان ألا تترسخ هذه الظاهرة المدمرة في منطقتنا، وسنواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في مكافحة الإرهاب.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة الإعلامية بشأن التهديد الذي تشكله الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلم والأمن الدوليين، وكذلك للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في

مواجهة هذا التهديد. وتهنئ اللجنة السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما الإعلاميتين الرفيعتي المستوى.

إن الإرهاب أحد التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم. وقد حمل تقرير الأمين العام بشأن هذه الآفة (S/2019/103) وفدي على إبداء عدد من التعليقات بشأن التهديد الإرهابي، والتحديات التي يتعين مواجهتها، ودور الأمم المتحدة في هذا الشأن.

فيما يتعلق بمستوي التهديد، يلاحظ وفدي مع القلق أنه على الرغم من النكسات الكبيرة التي واجهها تنظيم داعش، لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين بسبب قدرته على التكيف وإغراء الدعاية الإرهابية التي يستخدمها، وما لديه من احتياطيات مالية كبيرة. ووفقا لتقرير الأمين العام، يوجد في التنظيم عدة آلاف من المقاتلين منتشرين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. ويتفق وفدي مع تقييم الأمين العام للخطر الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، الذين لا تزال تحركاتهم وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية مصدرا رئيسيا للقلق. ويعتقد وفدي أن السجون مجالات محتملة للتطرف، ويؤيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن النزعات التوسعية للإرهاب، التي تؤثر تداعياتها على جميع مناطق العالم. وفي مواجهة هذا التهديد المتطور باستمرار، لا تزال تعبئة المجتمع الدولي ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

أما فيما يتعلق بالتحديات التي يتعين مواجهتها، فلا يمكن إنكار أن مكافحة الإرهاب تتطلب من المجتمع الدولي نهجا شموليا يرتكز على أعمال منسقة تمكننا من التصدي بفعالية لهذا التهديد. وفي الواقع لكي يكون هذا الكفاح فعالا، فإن الأمر يتطلب من جميع الدول الأعضاء التنفيذ الكامل لالتزاماتها على الصعيد الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالرصد والملاحقة الجنائية للأنشطة الإرهابية. سيتطلب ذلك أيضا تحديث التدابير التي اتخذناها لمكافحة هذه الظاهرة وتنقيح التشريعات الرامية إلى تعزيز فعالية العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب.

أما على الصعيد الوطني، فيجب على الدول أن تمنع التطرف بتحسين التنسيق بين الخدمات التي تركز على الكشف وتلك التي تتعامل مع القمع. ويجب علينا أيضا أن نضع استراتيجيات لإدارة ومراقبة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والأطفال المرتبطين بهؤلاء المقاتلين. ولا بد أيضا من تعزيز تدابير السلامة الجوية. سيتطلب ذلك زيادة الوعي فيما يتعلق بالتهديد وتبادل سجلات أسماء المسافرين، في إطار للتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، فإن استئصال شأفة الإرهاب يتطلب مشاركة كل فرد في مكافحة تمويل هذه الظاهرة العالمية. ويجب أن تسهم جهودنا المشتركة في قطع مصادر التمويل عن تنظيم داعش والجماعات التابعة له. ومن هذا المنطلق، يدعو وفدي إلى إنشاء أليات تعاون ملائمة، وتبادل أفضل للمعلومات، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز أطرنا التشريعية.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، يرحب وفد بلدي بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها. وتشيد بوجه خاص بالعمل البارز الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، والذي أدى في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى اعتماد الإضافة الواردة في الوثيقة (S/2018/1177، لمبادئ مدريد التوجيهية لعام ٢٠١٥ بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تدبر أمر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرافقين لهم وإعادة توطينهم.

يرحب وفدي أيضا ببدء العمل باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي يهدف إلى تعزيز إجراءات الأمم المتحدة المشتركة لمكافحة الإرهاب. وترحب كوت ديفوار أيضا بالدعم

المقدم إلى الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات شاملة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في سبيل مكافحة التطرف العنيف، فضلا عن المساعدة المقدمة لتحسين الأمن والسلامة في السجون.

في الختام، يؤكد وفد بلدي على ضرورة التزام جميع الدول بمكافحة الإرهاب إلى أن يتم القضاء عليه. وستواصل كوت ديفوار، من جانبها، دعم الإجراءات التي استُهلت في إطار تعددية الأطراف بغية وضع استجابة عالمية قوية للتهديد الإرهابي. وفي هذا السياق، نرحب بالمناسبات الإقليمية والمواضيعية المقبلة المقررة كجزء من إجراءات المتابعة للمؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب، الذي عقد في نيويورك في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، نود أن نتوجه بالشكر والتهنئة للأمين العام على تقريره (S/2019/103)، الذي يسلط الضوء على أحدث الاتجاهات في التهديد الإرهابي الدولي الذي يشكله تنظيم داعش. كما نشكر السيدة كونينسكس والسيد فورونكوف على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين. ويسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن لديه الأدوات اللازمة، من خلال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد لإجراء تحليل مستقل ومتعمق للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش. ونحن نثني على تعاونها المثمر مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ونشجعها على مواصلة هذا التعاون.

نلاحظ أنه على الرغم من هزيمة داعش الفعلية ككيان إقليمي، فإن تأثيره السلبي على الأمن الدولي لا يزال كبيرا، وهو يواصل اجتذاب بعض الأفراد، بما في ذلك من داخل أوروبا. ولا يزال المجتمع الدولي يشعر بقلق عميق إزاء التعامل مع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم من سورية. ولا تزال هناك صعوبات دبلوماسيه وقانونيه وسوقيه في ضمان محاكمه وأمن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتجزين في مخيمات مؤقته، والذين ما زالوا طلقاء.

وقد اختارت بلجيكا اتباع نهج كلي في مكافحة التطرف في بلدنا. ونعتقد أنه ينبغي أيضا تطبيق النهج نفسه، مع التركيز ليس فقط على العقوبة، بل أيضا على الوقاية وإعادة الإدماج في المجتمع، على المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم العائدين إلى بلجيكا. تراعي سياستنا المخاطر التي تهدد السلامة العامة، لكن في الوقت نفسه، تدرك الحكومة البلجيكية التزاماتها الدولية في مجال القانون الإنساني واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل. ولذلك، تعطي بلجيكا الأولوية لعودة المقاتلين الإرهابيين من الأطفال دون سن ١٠ سنوات الذين لا يزالون في منطقة النزاع، واتخاذ تدابير لضمان إعادة تأهيلهم وتعافيهم. وبمجرد إعادة القاصرين إلى بلجيكا، سيتم تزويدهم بمساعدة مخصصة تأخذ في الاعتبار حالاتهم الفردية.

ولمواجهة التهديد العالمي الذي يشكله تنظيم داعش، ولا سيما المقاتلون الإرهابيون الأجانب، فإن لدينا الأدوات المناسبة تحت تصرفنا. إن إضافة ٢٠١٨ لمبادئ مدريد التوجيهية لعام ٢٠١٥ التي اعتمدت مؤخرا،ونسترشد بها في تنفيذ القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، مفيدة للغاية. فهي تقترح اتباع نهج متوازن في مكافحة الإرهاب، مع التأكيد على أهمية الوقاية. فلنجعل تنفيذها الآن إحدى أولوياتنا الرئيسية.

إننا نؤيد بشدة مشروع القرار الجديد بشأن تمويل الإرهاب الذي أعلنته فرنسا، وسنقدم له دعمنا الكامل. وكجزء من النهج الكلي الذي تتبعه بلجيكا، يعتبر تعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من الأولويات بالنسبة لها. إن مكافحة الإفلات من العقاب ليست ضرورية في حد ذاتها فحسب، بل هي أيضا أداة للوقاية وتحقيق الاستقرار. ولهذا السبب تؤيد بلجيكا الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون

الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، وفريق التحقيق التابع لها، في جمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق.

ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالتهديدات الإرهابية التي لا يتم معالجتها بشكل كاف. ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2019/103)، الذي يبين أنه على الرغم من التوثيق الشامل لأعمال العنف الجنسي التي ارتكبها أعضاء تنظيم داعش، لم تتم حتى الآن أي محاكمة على هذه الجرائم. وتشكل هذه الأعمال مصدر قلق عميق لبلجيكا؛ وينبغي التصدي لها من خلال إنشاء هياكل وقائية ملائمة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز آليات الردع الأخرى، مثل الجزاءات.

أخيرا، وكما يشير التقرير، فإن الخطر لا يزول بعد مقاضاة وإدانة الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتواجه الدول تحديا يتمثل في كفالة القضاء على نزعة التطرف لدى السجناء والحيلولة دون تغذية نزعة التطرف لدى زملائهم من السجناء. ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع المديرية التنفيذية، في مجال بناء القدرات، ولكننا ندرك أيضا أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لمكافحة تلك الظاهرة على الصعيد العالمي.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، السيد الرئيس، ولوفدكم على عقد جلسة هذا الصباح بشأن التقرير الاستراتيجي (S/2019/103) للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). كما أننا ممتنون كثيرا للسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إسهاماتهما بشأن الحالة الراهنة. وما زلنا نثني على عملهما البالغ الأهمية.

وكما سمعنا، فإن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين. وينبغي لذلك أن يبقي على اهتمام مجلس الأمن وشعوره بالإلحاحية، على الرغم من الاعتراف بالتقدم الملموس المحرز في مكافحة ذلك التهديد والقضاء عليه، بدعم وجهود جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الدول والمجتمع الدولي والمجتمع المدني. إن التحول الجاري لتنظيم الدولة الإسلامية إلى شبكة عالمية سرية، وأنشطة الجماعات المنتسبة له على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم، والتحدي الذي تشكله عودة وانتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم، والواقع الجديد الذي نواجهه الذي نجم عنه قدرة تلك الجماعات الإرهابية على التكيف، وتطور السياسات والإجراءات الرامية إلى مكافحتهم، يقتضي مزيدا من التعاون بين الدول على تعزيز الجهود العالمية المشتركة، الأمر الذي يعني إجراء تعديلات والاضطلاع بمبادرات وإجراءات جديدة.

وعلى وجه التحديد، فإن قدرة تنظيم داعش على التكيف والاستفادة من الأماكن، بوجود أو بعدم وجود حكومات ضعيفة ومجزأة أو مجتمعات محلية مهمشة، هي التي تجعلنا نفكر في تزايد أهمية معالجة الأسباب التي تؤجج أو تتسبب في التشدد والتطرف العنيف، لا سيما بين صفوف الشباب والمرأة، على قدم المساواة. إن الإحصاءات التي تشير إلى أن حوالي ١٠ في المائة من الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ٤٠ الذين سافروا للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية هم من القُصّر، وأن حوالي ٢٠ في المائة من المقاتلين الأجانب هم من النساء والفتيات، تشير إلى ضرورة التركيز على الوقاية كعنصر رئيسي في مكافحة الإرهاب. إن القصص التي ظهرت مؤخراً في مقابلات حول نساء، مصحوبات بأطفال، تحت سيطرة تنظيم داعش، ويهربن من براثن تلك المجموعة الإرهابية، تبين مستوى الإقناع والإكراه الذي تتعرض له تلك النسوة للانضمام إلى صفوف داعش،

الأمر الذي يمحو كل المشاعر الإنسانية التي تتعلق بحماية ورفاه أطفالهن.

يجب أن ندرك التحدي الذي تواجهه بلدان المنشأ، وأن نتعاون تبعا لذلك، بعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب التابعين لتنظيم داعش، وفيما يخص وضع استراتيجيات للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، خاصة فيما يتعلق بأفراد عائلات المقاتلين. ونظرا لتطرف النساء والأطفال وخبراتهم العنيفة، فإنهم يمكن أن يشكلوا تهديداً مستقبلياً للأسف. وفي هذا الصدد، نؤكد العمل الهام الذي اضطلعت به لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية واعتماد اللجنة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للإضافة إلى مبادئ مدريد التوجيهية لتيسير عمل الدول الأعضاء في التصدي للتحديات التي الناجمة عن العودة، وانتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم، مع مراعاة حساسية القضايا المتعلقة بالجنس والعمر وحقوق الإنسان.

وثمة مسألة أخرى ورد ذكرها في التقرير ونود التأكيد عليها وهي ضرورة مواصلة تعميق التعاون الدولي فيما بين الدول فيما يتعلق بالإجراءات القضائية والجهود المبذولة لإعاقة تمويل الإرهاب. ونعتبر التعاون الوثيق بين السلطات المعنية في مجال جمع المعلومات وحفظها وتبادلها، بما في ذلك المعلومات الرقمية، أمراً بالغ الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تعزيز الثقة والتعاون بين الوكالات في مجال تبادل المعلومات، مع الاعتراف بأن الخطر الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى خطير ووشيك ويواجهه الجميع. وحتى يتسنى تسهيل هذا التعاون الدولي، من الضروري تنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات في إطار التشريعات الوطنية والقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي ستجعلها قابلة للتنفيذ. وبالمثل، من المهم استكمال مثل هذه المبادرات بالتدريب والأدلة الإجرائية والاستمارات والمنابر، إلى جانب الخطوات الملموسة الأخرى المذكورة في التقرير. وفيما يتعلق بالوسائل والأساليب الجديدة المستخدمة لتمويل جماعة إرهابية، بما في ذلك بعض الأساليب المتطورة من قبيل منصات تبادل العملات المشفرة، وتلك الأكثر شيوعا في اقتصاد اليوم، مثل المحافظ الرقمية وخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال، ويظل التعاون الدولي، السبيل الرئيسي لمكافحة الإرهاب بشكل فعال.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود مثل الآخرين، أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة كونينسكس على إحاطاتيهما الإعلاميتين المفيدتين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، ومكتب مكافحة الإرهاب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، على التقرير الشامل (S/2019/103) المعروض علينا.

ونحيط علما ببعض النقاط البارزة في التقرير، بما في ذلك تحول تنظيم داعش إلى شبكة سرية تقوم حاليا بهجمات أقل. ومع ذلك، ورغم الجهود المعززة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن الهجوم الأخير الشنيع والجبان الذي وقع في كاتدرائية جولو في مقاطعة سولو في الفلبين يدل مرة أخرى على أن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديداً خطيرا. وتدين إندونيسيا مرة أخرى الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن أصوله أو دوافعه. ولا يعد أي مبرر جيدا بما فيه الكفاية، ونعرب مرة أخرى عن اعتراضنا على أي محاولة لربط ذلك الخطر بأي دين أو جنسية أو شعب أو حضارة محددة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سيركز هذا البيان على ثلاث قضايا.

أولا، فيما يتعلق بتهديد الإرهاب في جنوب شرق آسيا، مع هزيمة تنظيم داعش في سورية، لاحظنا التحول إلى منطقتنا، في جملة أمور، لدعايته، وتطرفه وتجنيده. ولا نزال نشعر بالقلق

أيضا إزاء خطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو إعادة توطينهم أو إطلاق سراحهم إلى مناطق وبلدان مختلفة. ومن بين أكثر الاتجاهات إثارة للقلق، تجنيد النساء والأطفال وتطرفهم، لا سيما أولئك الذين تلقوا تعليماً جيداً وينتمون إلى خلفيات الطبقة المتوسطة. ومن الشواغل الرئيسية الأخرى بالنسبة لنا العدد المتزايد للمسافرين المحبطين الذين لم يتمكنوا من دخول ساحة المعركة في سورية أو أي مكان آخر. ولا يقوم فقط تنظيم داعش بإعادة توجيههم، كما هو مذكور في التقرير، بل إن البعض منهم قاموا بمبادرة منهم وخططوا لهجمات، وأصبحوا مهاجمين انتحاريين كوسيلة لإثبات وجودهم أمام قادة تنظيم داعش. ونقدر أيضًا تحول التخطيط الإرهابي والأمور اللوجيستية إلى أنشطة التكنولوجيا الفائقة التقدم، والعمليات الإلكترونية، بما في ذلك المعاملات عبر شبكة الإنترنت والاحتيال، وجمع الأموال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتمويل الجماعي، والتبرعات، بينما لا يتناول المسائل المتعلقة بالمحافظ الرقمية التي يمكن الوصول إليها بسهولة وغيرها من التطبيقات التي تسهّل التمويل.

ثانيا، من المهم تطوير قدرات على التكيف، لمواجهة تحديات دينامية ومعقدة بشكل متزايد. وبالنظر إلى طبيعة التحدي، لا نحتاج إلى أن نكون حاسمين في سياساتنا فحسب، بل يجب أن نكون مبتكرين وعمليين في نهجنا. ويجب أن تتطابق وتيرة تعاوننا مع الخصم المخادع الذي يتطور بسرعة. ويجب علينا أيضًا أن نكون مرنين في استراتيجياتنا والتكيف في إجراءاتنا. ولكن دعونا أيضا لا ننسى أهمية اتباع نهج شامل في كل مرحلة. ولا يمكننا القيام بجهود القضاء على التطرف التي تؤدي فقط إلى السجن، على سبيل المثال. ونعتقد أنه في الحالات ذات الصلة، يجب أن تشمل هذه الجهود مرحلة ما بعد الاحتجاز والاندماج الكامل في المجتمع. ويتعين أن نتجنب العودة إلى التطرف مستقبلا. ولذلك، نحث كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات شاملة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالتعاون الدولي. وتود إندونيسيا أن تؤكد مرة أخرى أهمية التعاون الدولي من أجل التصدي للتهديد الناجم عن الأنشطة الإرهابية. وفي الوقت الذي نواصل فيه اتخاذ تدابير صارمة، بما في ذلك في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومكافحة تمويل الإرهاب، وأمن الحدود، يتعين أن نستثمر بشكل أكبر في التدابير المرنة لإبعاد الناس عن التطرف. ونحن بحاجة إلى تغيير طريقة تفكيرنا، وليس التفكير فقط بشأن تمويل الإرهابيين ولكن أيضا كيفية استخدام الأدوات المالية المتاحة لكبح الأنشطة الإرهابية. ويعد تغيير العقليات جانبا مهما. ونحن بحاجة إلى تعزيز الحوار والتسامح وإعطاء صوت للاعتدال كأفضل طريقة لمواجهة الكراهية ومنع التحريض والقضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب رسميا بالإضافة إلى مبادئ مدريد التوجيهية، التي اعتمدتها لجنة مكافحة الإرهاب في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتوجيه القيّم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في التصدي للتحدي المتمثل في العودة وإعادة توطين الأجانب المقاتلين الإرهابيين. ومن الأهمية بمكان استخدام جميع الأدوات المتاحة لدينا، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من نظام جزاءاتنا لمنع تمويل الأفراد وأي كيانات تواصل دعم تنظيم داعش.

لقد اعتبرت إندونيسيا لسنوات عديدة أنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك النزاعات المطولة وغير المستقرة والفقر والظلم. إننا لا نبرر الإرهاب، ولكن تجاهل هذه القضايا لا يجعلها أقل أهمية، ناهيك عن إتاحته القضاء عليها. وينبغي لمجلس الأمن، على النحو الذي كلفه به ميثاق

الأمم المتحدة، أن يكرس اهتمامه للتصدي لتلك النزاعات التي لم تحل.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه ملاحظة بشأن نهجنا. فمن الأهمية بمكان اتخاذ جميع التدابير ضد الإرهاب وفقا للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. وترى إندونيسيا أن التدابير أو النُهج التي تقوض مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، لأي سبب من الأسباب، لن تكون ذات أثر عكسي فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى تآكل الشرعية السياسية اللازمة للحفاظ على الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. ويظل تنظيم داعش يمثل آفة للبشرية. وعلى الرغم من الحد من تأثير أعضائه في مناطق النزاع، إلا أن الجماعة لا تزال تملك القدرة على نقل مسارحها إلى أجزاء أخرى من العالم. ويكفي قاذف واحد، لإحداث الفوضى والمعاناة، وهو يتطلب قدرا ضئيلا من التمويل. ونحن بحاجة إلى أن نكون يقظين وحازمين في إجراءاتنا المشتركة، ولن ننجح إلا عندئذ.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره الثامن (S/2019/103) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. وكذلك أشكر وكيل الأمين العام السيد فلاديمير فورونكوف، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تدين الإرهاب إدانة قاطعة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها وأنها تشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن العالميين. ونعتقد أيضا أنها لا تزال واحدة من أخطر القضايا المعاصرة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. فلا يوجد بلد بمنأى عن ذلك التهديد أو يمكن أن يواجهه بمفرده.

وقد أشار السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس في إحاطتيهما الإعلاميتين إلى أنه على الرغم من انخفاض عدد الهجمات التي شنها داعش في عام ٢٠١٨، فإن ذلك التنظيم يظل أخطر جماعة إرهابية والجماعة التي تتلقى أكبر قدر من التمويل. فلدى التنظيم هيكل قيادة يتمركز في الشرق الأوسط وشبكة عالمية سرية، تضم خلايا محلية ومقاتلين إرهابيين أجانب وأسرهم في أفريقيا وآسيا وأوروبا. ولا تزال غينيا الاستوائية تشعر بقلق عميق إزاء المسائل المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم ونظم المساءلة والتعاون الدولي في مجال الجريمة وتعزيز العمل المشترك للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

وننوه، في ذلك الصدد، بتشاطر وتنفيذ استجابات مُكيفة للتصدي للتهديدات المتغيرة، مثل ملحق مبادئ مدريد التوجيهية التي اعتمدتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ونسلط الضوء عليها. ونشجع الدول، كما فعلنا خلال المفاوضات، على الاستثمار في التدريب والمساعدة التقنية حتى تتمكن البلدان المحتاجة، ولا سيما البلدان النامية، من تنفذ المبادئ التوجيهية ال١٧، ولا سيما تلك المتصلة بمراقبة الحدود وجمع البيانات والحفاظ عليها. كما نرحب بإبرام اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب وإصلاح هيكل المنظمة وبعمل أول فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية. وتعتقد غينيا الاستوائية أن من الضروري الاعتراف بضحايا الإرهاب ومساعدتهم ومقاضاة وإدانة جميع الأشخاص المسؤولين عن العنف الجنسي والاختطاف والاتجار بالأشخاص بغية منع الإفلات من العقاب.

وكما ذكر مجلس الأمن في العديد من قراراته، وقيل في الأسبوع الماضي خلال الاجتماع بصيغة آريا الذي نظمته فرنسا، فإن مكافحة تمويل الإرهاب هي واحدة من أهم الأدوات الاستراتيجية من أجل وضع حد للأعمال الإرهابية. وبما أن داعش هو الجماعة الإرهابية الأكثر تمويلا، فمن المهم للغاية تعزيز التعاون بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة تمويل الإرهاب. وتعيد غينيا الاستوائية تأكيد التزامها التام، في ذلك الصدد، بمواصلة الكفاح ضد الإرهاب بجميع جوانبه، بما في ذلك التمويل. وتزايد الصلة بين داعش والجريمة المنظمة عبر الوطنية لا ينطوي فحسب على إمكانية زيادة قدرة التنظيم على تنفيذ الأعمال الإرهابية، بل كذلك على إمكانية زيادة تأثيره العالمي. ونرى أنه يجب مواصلة دراسة هذه الصلة بهدف القضاء عليه.

وفي أفريقيا، يوجد داعش بشكل أساسي في شمال منطقة الساحل وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا، حيث وردت تقارير أيضا عن وجود مقاتلين إرهابيين أجانب وتعاونهم مع الجماعات الإرهابية الأخرى والجريمة المنظمة. ونعتقد أن من الضروري تحديد وتحييد الخلايا الإرهابية المتزايدة في المنطقة ووجود العناصر التي تعمل بمفردها، والتي تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه، تزداد تنوعا ويصعب التنبؤ بها. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أيضا أن تقترن الجهود الرامية إلى منع الهجمات الإرهابية وتفادي تغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف بالاستثمار في التنمية المستدامة، إذ أن من شأن ذلك الاستثمار أن يساعد في تمكين البلدان على المدى الطويل وإعدادها لمكافحة الإرهاب الإلكتروني.

ولا شك في أن العديد من الدول تواجه صعوبات جمة في التعامل مع التهديدات الإرهابية، بسبب الافتقار إلى الموارد والقدرات. ونعيد التأكيد على ضرورة كفالة تقديم المساعدة التقنية من أجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

وكذلك نشجع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها الدول من أجل الحيلولة دون أن تصبح ملاذات آمنة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب والجماعات الإجرامية. ويتطلب تحسين الاستجابة الجماعية في أفريقيا تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي اللازم لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات على نحو فعال. وقد صدقت غينيا الاستوائية على العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وهي تلتزم باللوائح التنظيمية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا المجال. ونتعهد بمواصلة القيام بذلك.

في الختام، نهنئ ونشجع الجهود الممتازة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات وفريقها المعني برصد الجزاءات. ونشجع الأمم المتحدة على العمل مع البلدان ودعمها من أجل إيجاد عالم خال من داعش والإرهاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.